

Distr.: General
15 November 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ميتسوباولوس (نائب الرئيس) (اليونان)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

البند ١١٥ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس

مراجعي الحسابات

البند ١٢٧ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة

الداخلية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد

أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing

.Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



أيضا موجزا تنفيذيا، لتزويد القراء بلمحات عن الحالة المالية والتشغيلية لكل منظمة على حدة.

٣ - وقال إن المجلس أصدر رأيا محاسبيا غير مشفوع بتحفظات بشأن البيانات المالية لكل واحدة من المنظمات التي روجعت حساباتها خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ولدى المجلس ثلاثة شواغل بخصوص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: وهي أنه في عام ٢٠٠٤، وضع مراجعو حسابات المشاريع الوطنية أفكارا مُعدّلة لأغراض المراجعة تتعلق بالكميات المادية، ولكن بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٦ لم يتم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتحليل التحفظات الواردة في مراجعة الحسابات؛ وأنه لم تتم تسوية الحسابات المصرفية على أساس شهري، الأمر الذي كان من الممكن أن يؤدي إلى الغش وإلى حدوث أخطاء ترم بدون أن تُكتشف؛ وأن الضوابط الخاصة بالنظام الجديد لتخطيط الموارد في المؤسسة (أطلس) الذي أدخل خلال فترة السنتين بها أوجه قصور من عدة جوانب. وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان، فهناك عدد من الأفكار المعدلة في التقارير المستقلة لمراجعة حسابات المشاريع الوطنية. وفيما يختص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن الأرقام الخاصة بالملتمكات غير المستهلكة في البيانات المالية تختلف عن تقرير الجرد، حيث تُبيّن المتملكات بقيمتها السوقية بدلا من تكلفة الاقتناء.

٤ - وأضاف أنه طبقا لقرار الجمعية العامة ٤٧/٢١١، الذي دعا المجلس لتقديم تقرير بشأن القصور الإداري والاحتيايل في استخدام الموارد، فإن المجلس يقدم موجزا مختصرا للنتائج والاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها عن فترة السنتين. وهناك العديد من المواضيع المشتركة في تلك النتائج. وفيما يتعلق بالملتمكات غير المستهلكة، لاحظ المجلس إدراج بنود مختلفة لا يمكن تتبعها أو بيان تفاصيلها في عدد من تقارير الجرد؛ كما لاحظ انعدام العد الفعلي، مما يؤدي إلى استبعاد بعض البنود؛ ولاحظ أيضا التباين في

نظرا لغياب السيد يوسف (الجزائر)، تولى السيد ميتسوبولوس (اليونان)، نائب الرئيس، الرئاسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع) (A/C.5/61/L.2)

مشروع القرار A/C.5/61/L.2: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة: الطلبات المقدمة في إطار المادة ١٩ من الميثاق.

١ - اعتمد مشروع القرار A/C.5/61/L.2.

البند ١١٥ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (A/61/5) (المجلدات الأولى والثالث والرابع) والإضافات ١-٩، والإضافة ١١ والتصويب ١ والإضافة ١٢ والتصويب ١، و A/61/182، و A/61/214، و A/61/214، والإضافة ١، و A/61/350)

٢ - السيد كاباتوان (رئيس اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات): قدّم تقارير مجلس مراجعي الحسابات بشأن الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، إضافة إلى تقرير عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي انتهت دورتها المالية السنوية في ذلك التاريخ. وسيُقدم مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر في تاريخ لاحق. ولا تشمل الـ ١٥ تقريرا المعروضة الآن أمام اللجنة التقرير المعني بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الذي أُجّل تقديم بياناته المالية إلى مجلس مراجعي الحسابات حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. والمرفق المقدم مع كل تقرير يحدد الآن الفترة المالية التي قدمت فيها توصيات المجلس لأول مرة لكي تعكس العمر الزمني للتوصيات التي لم يتم تنفيذها بالكامل. كما أدخل المجلس

٢١٢/٥٢ باء. وفي العادة، فإن مدراء البرامج يفوضون تلك المسؤولية لمستويات أدنى منهم. وفي عدد من الحالات، حين تكون التوصيات من النوع الجاري، فلا يمكن وضع إطار زمني أو تاريخ مستهدف، وبالتالي لا يكون التنفيذ بنسبة ١٠٠ في المائة. وعلى كل حال يجري اتخاذ الإجراءات، على ضوء النتائج التي يتوصل إليها المجلس، بمعالجة تلك التوصيات. وتنفذ الأمم المتحدة الآن أكثر من ٢٠ في المائة من توصيات المجلس، كما أن الصناديق والبرامج تنفذ أكثر من ذلك.

٨ - واختتم حديثه قائلاً، إن الأمانة العامة ستكون مستعدة لإبداء تعليقاتها، عندما ترغب اللجنة في ذلك، بشأن مسائل محددة تنشأ عن التوصيات التي تُقدم للأمم المتحدة. وسيُتمثل الرؤساء التنفيذيون للصناديق والبرامج عندما تتناول اللجنة التوصيات الموجهة لهم. وهم جميعاً يرحبون بالروح البناءة التي يؤدي بها المجلس وظيفته الرقابية.

٩ - السيد ساهها (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال، في تقديمه لتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقارير مجلس مراجعي الحسابات للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (A/61/350)، إن المجلس قدم تقاريره بشأن ١٥ كياناً تابعاً لمنظومة الأمم المتحدة، وأن اللجنة الاستشارية نظرت في ١١ منها. وستعلق اللجنة على تقارير مراجعة الحسابات الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمخطط العام لتجديد مباني المقر في سياق نظرها في ميزانية فترة السنتين لكل من المحكمتين وفي تقرير الأمين العام عن المخطط العام لتجديد مباني المقر. وستقدم تعليقات اللجنة الاستشارية بشأن تقرير المجلس عن الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة إلى الجمعية العامة بطريقة منفصلة في تقرير يشمل توصيات اللجنة بشأن تقرير المجلس المشترك لصندوق المعاشات التقاعدية للموظفين.

تقييم البنود. وفيما يختص بالالتزامات المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة واستحقاقات ما بعد التقاعد، فقد تم فقط في وقت مراجعة الحسابات تمويل حوالي ٢٠٠ مليون دولار أمريكي من التقييمات الإكتوارية الصادرة من الإدارة فيما يتعلق بالتأمين الصحي لما بعد نهاية الخدمة، وذلك من مجموع التزام تقديري يتجاوز ٣ بلايين دولار أمريكي. ولا ينبغي التقليل من شأن أثر هذين العاملين على تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٥ - واختتم حديثه قائلاً، إن هناك أيضاً مجالاً للتحسين في الاستجابة الطارئة للكوارث الطبيعية مثل كارثة أمواج التسونامي التي حدثت عام ٢٠٠٤. ومشاكل التنسيق المشترك بين الوكالات على أرض الواقع ربما تكون حدثت جزئياً بسبب انعدام منهجية مشتركة للتقييم السريع خاصة بالأمم المتحدة. وقد فشلت بعض الوكالات المشاركة في توفير أي معلومات عن النفقات مما زاد من صعوبة تقييم جهود التنفيذ كلها. ومن بين المجالات التي يغطيها الموجز المختصر: التنسيق المشترك بين الوكالات، والمشتريات، وإدارة العقود.

٦ - السيد شيلدرلي (رئيس وحدة دعم الرقابة): قال، في تقديمه لتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن صناديق وبرنامج الأمم المتحدة (A/61/214 والإضافة ١)، إن الإدارة تسعى لتبسيط تقاريرها عن طريق موافاة مجلس مراجعي الحسابات بمعلومات ترد إليها عن النتائج والتوصيات التي كانت قد توصلت إليها كي يدخلها المجلس في تقريره، بينما يقصر محتويات تقرير الأمين العام على الأمور التي تتطلب توضيحاً.

٧ - وأضاف قائلاً، إن مدراء البرامج، كما أوضحت التقارير، مكلفون الآن بالمسؤولية عن تنفيذ التوصيات وتحديد أطر زمنية لفعل ذلك عملاً بقرار الجمعية العامة

١٠ - وأضاف قائلاً، إن المجلس يواصل جهوده لتحسين هيكل تقاريره، ولكن ما زال عليه إيجاد طريقة لتبسيط تلك التقارير بغرض بلوغ أقصى قدر من الفائدة منها. لذا، فإن اللجنة توصي بأنه لكل موضوع تجري مناقشته، فعلى المجلس أن يشرح النهج الذي اتبعه وما هو تقييم المخاطر الذي وضعه في قراره بالتركيز على جوانب معينة. إذ من شأن ذلك، أن يوفر صورة شاملة للمشكلة التي تتم معالجتها. ويمكن، بعدئذ، إبلاغ الإدارة بأمثلة تبرهن على ذلك من خلال رسائل إدارية.

١٤ - واختتم حديثه بالقول بأنه بقي الكثير مما يجب عمله لتحسين آليات التنسيق المشترك بين الوكالات بحيث يمكن لكل بعثة تابعة للأمم المتحدة، أو وجود للأمم المتحدة على الصعيد القطري، أن يعمل ككل متكامل. ولتحقيق التكامل بين الأفرق القطرية على المستوى التشغيلي، فيجب أن يكون لدى كبار المدراء التصميم على دفع عملية التكامل، التي تشكل عنصراً هاماً من خطة الإصلاح التي ينادي بها الأمين العام، إلى الأمام على أساس يومي. ويُطلب من مجلس مراجعي الحسابات متابعة هذا الموضوع في مراجعاته التالية للحسابات.

١٥ - السيدة **بيهرمان** (فنلندا): تقدمت، في حديثها بالإنبابة عن الاتحاد الأوروبي، والبلدين المنضمين بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحة كرواتيا وجمهورية مقدونيا البوغوسلافية السابقة وتركيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والترابط ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود؛ إضافة إلى أيسلندا وليختنشتاين ومولدوفا والنرويج وأوكرانيا، بالشكر لمجلس مراجعي الحسابات على المستوى العالي لتقاريره، ورحبت بحقيقة أن معظم البيانات المالية التي قُدمت قد اعتمدت من دون تحفظ. وهي تأمل في أن يتم تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير الثلاثة التي أبدى المجلس تحفظات بشأنها من دون تأخير.

١١ - وأردف بأن اللجنة أوصت أيضاً بأن يساعد المجلس الإدارات على تحديد أولويات التنفيذ عن طريق صياغة توصياته بطريقة أكثر وضوحاً وتشمل نقاطاً مرجعية وأطراً زمنية محددة. كما يمكن للمجلس أن يبين درجة خطورة المشاكل التي يحددها، وأي تحسُّن تمت ملاحظته خلال الفترة التي انقضت منذ التوصيات السابقة بشأن نفس الموضوع. ويبدو أن كثيراً من المصاعب التي تتم مواجهتها في تنفيذ توصياته تكمن في عدم مقدرة الإدارات على التحديد الدقيق للموظفين المسؤولين. وينبغي بذل جهود أكبر لتحديد وبلورة المسألة داخل منظومة الأمم المتحدة.

١٢ - واستطرد يقول، إن تقرير المجلس عن استجابته لموجات التسونامي التي حدثت في المحيط الهندي كان واضحاً ومتسقاً، وستكون نتائجه مفيدة في التخطيط المستقبلي للإغاثة على نطاق واسع في حالات الكوارث.

١٣ - وواصل القول بأنه، عندما تصبح المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام نافذة المفعول، والتي ستنفذ على نطاق المنظومة بكاملها بحلول ٢٠١٠، فإن الممتلكات غير المستهلكة والمخزون سيظهرون كأصول في البيانات المالية وسيكون من الواجب رسمليتهما والمحاسبة بشأنهما، مما يعني أنه يجب إدخالهما بدقة في أنظمة المعلومات. وسيشكل ذلك

١٩ - وأردفت تقول، إن التقدم في تحديث إدارة الخزنة والاستثمار كان بطيئا للأسف. وستؤدي الإدارة الأكثر ديناميكية إلى الحصول على عوائد أفضل من الاستثمارات إضافة إلى وفورات في الرسوم المصرفية.

٢٠ - وأضافت، إن عدم نشر التقارير المالية الخاصة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هو مصدر قلق إضافي، ويبرهن على الحاجة إلى نظام حوسبة أكثر كفاءة وتنسيقا داخل عائلة الأمم المتحدة. وعلق المجلس على المصاعب التي ووجهت أثناء إدخال النظام الجديد لتخطيط الموارد في المؤسسة (أطلس). وتجب معالجة تلك المشاكل بصفة عاجلة. وقالت إنها ترحب بالحصول على بعض المعلومات في تقارير المجلس في المستقبل عن حالة الاستعداد للأخذ بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٢١ - وأخيرا، لاحظت السيدة بيهرمان، مع الاهتمام، تعليقات المجلس بشأن تطبيق قاعدة توظيف المستشارين، والمقترحات الخاصة بتحسين وترشيد إدارة المشتريات وموظفي المشتريات. ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة لتحسين آليات الكشف عن الاحتيال.

٢٢ - السيدة لوك (جنوب أفريقيا): كررت، في حديثها بالإجابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، الأهمية التي يوليها وفد بلادها لعمل مجلس مراجعي الحسابات، وأثنت على المجلس بشأن التحسينات التي أدخلها على طريقة تقديم تقريره. وقالت إن المراجعات المالية والإدارية الفعالة والتريهة للمنظمة وللكيانات التابعة لها لا تكفل فقط استخدام الموارد بأكثر الطرق فعالية، ولكنها أيضا تقي من الانحرافات المحتملة عن قواعد وأحكام المنظمة.

٢٣ - وقالت إن مجموعة الـ ٧٧ والصين توافق على توصيات المجلس والنتائج التي توصل إليها، ولكنها قلقة بشأن الفشل في تنفيذ بعض توصياته السابقة. وفي النهاية، فإن

١٦ - وقالت إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالتحسينات التي أدخلها المجلس في تقاريره، لا سيما موجز توصياته الرئيسية وخلاصة التوصيات السابقة. وهي تأمل الاستمرار في ذلك النوع من أساليب العرض. وسيكون من المفيد أيضا ترتيب التوصيات في تسلسل تنازلي بحسب خطورة المشكلة والمخاطر المرتبطة بها. كما أن من المرغوب فيه إجراء بعض المراجعة للأداء طالما أنهما لا تشكلان ازدواجية لعمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية أو عمل وحدة التفتيش المشتركة.

١٧ - وأضافت قائلة، إنه في مجال التمويل فمن المهم بناء الاحتياطات للالتزامات التي لم تموّل حتى ذلك التاريخ، مثل التأمين الصحي لما بعد التقاعد. وقالت بأنها سترحب بالبيانات عن جمع الكيانات داخل منظومة الأمم المتحدة، حسبما توصي به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وهي قلقة لملاحظتها بأن بعض البرامج ما زالت تواجه مصاعب مالية، أو أنه ما زال عليها وضع استراتيجيات تمويلية. وينبغي تنفيذ توصيات المجلس بشأن هذه النقطة بأسرع ما يمكن. وينبغي اتباع القواعد المالية، لا سيما تلك المتعلقة بالمشتريات، بدقة من أجل تصحيح نواحي القصور التي لاحظها المجلس. وييدي الاتحاد الأوروبي قلقه أيضا من المشاكل المستمرة في مراجعة حسابات المشاريع المنفذة على المستوى الوطني. كما ينبغي الثناء على عمل المجلس في مجال الإغاثة الطارئة عقب موجات التسونامي، الأمر الذي يوضح كيف أن التعاون المشترك بين الوكالات يمكن أن يؤدي إلى تحسين أعمال الإغاثة في حالات الكوارث من دون تمويل تكميلي.

١٨ - واستطردت قائلة، إنه لأمر مقلق أن لا يتم التعامل دائما مع المخزون، والأصول عموما، بطريقة صحيحة في الأمانة العامة وفي كيانات معينة بالمنظومة. وهي تأمل في حل هذه المشكلة بسرعة من أجل الوفاء بمواعيد الجدول الزمني الخاص بإدخال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٢٦ - واستطردت تقول، إن تركيز المجلس على الشؤون الإدارية زود الدول الأعضاء بمقياس مفيد لأداء الأمانة العامة. وفي هذا الخصوص، لفتت السيدة لوك الانتباه للطلبات التي تحويها الفقرة ٤ من القسم خامسا من قرار الجمعية العامة ٢٦٦/٥٩. وقالت إن إحراز التمثيل الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين يجب أن يشكلا أولوية للأمم المتحدة والكيانات المنتسبة لها، ولكن النتائج التي توصل إليها المجلس تشير إلى أنه لم يتم سوى إنجاز قليل من التقدم في هذا الصدد. وهناك حاجة لجهود ملموسة أكثر لضمان أن الطابع الدولي للمنظمة ينعكس في تكوين موظفيها. وستكون المجموعة متمنة لو كانت هناك إشارة واضحة للمشاكل التي تواجهها الإدارة في هذا المجال.

٢٧ - واستمرت قائلة إنه ما زالت هناك دواعي للقلق بشأن الانحرافات الواضحة عن الضوابط التي توجه استخدام المستشارين وفراى المقاولين، كما أكدت على أهمية التقيد من قبل الإدارة للتعليمات الإدارية ذات الصلة. وفيما يختص بالمشتريات، تشارك مجموعة الـ ٧٧ والصين للجنة الاستشارية في قلقها بشأن النواقص التي تمس منظومة الأمم المتحدة بكاملها. وبغرض تفادي سوء الإدارة والاحتيايل، ينبغي أن تتقيد جميع وحدات المشتريات بالأنظمة والقواعد ذات الصلة.

٢٨ - وواصلت قائلة بأنها ترحب بتشديد المجلس على الدروس المستفادة من تنفيذ النظام الجديد لتخطيط الموارد في المؤسسة والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في بعض أجزاء المنظومة. وعلى الأمانة العامة أن ترصد بدقة التطورات ذات الصلة عبر المنظومة لكي تستفيد من خبرات الكيانات الأخرى.

٢٩ - وأخيرا، عبّرت السيدة لوك عن دعمها للجهود المبذولة لتعزيز التعاون المشترك بين الوكالات على المستوى

الإدارة هي المسؤولة عن ضمان تنفيذ توصيات المجلس في وقتها المحدد، وأن موظفين معينين يتحملون المسؤولية بشأن التنفيذ. ولهذا السبب دعمت المجموعة في عام ٢٠٠٥ مقترحات لإنشاء آلية داخلية للمتابعة بشأن تنفيذ توصيات الرقابة، وأنها ما زالت ترى أن التنفيذ الفعال والسريع لتلك التوصيات هو جزء لا يتجزأ من الجهود التي تبذل لتحسين المساءلة داخل الأمانة العامة. وفي هذا الصدد، فقد دُعي المجلس لتقديم آرائه عن الآثار العملية على استقلاله من جراء التوصية الواردة في الفقرة ١١ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/61/350).

٢٤ - وأضافت بأنها ترحب بالجهود المتواصلة لتعزيز التعاون وأوجه التآزر بين مجلس مراجعي الحسابات، ووحدة التفتيش المشتركة، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية. ولأجل تقوية إدارة الأمم المتحدة، ينبغي الحصول على تأكيدات بأن المنظمة تفي بأهدافها بأكثر الطرق كفاءة وفعالية من ناحية الكلفة. والنصح الموضوعي الذي تُسديه الهيئات الرقابية لهو أمر ضروري في هذا الصدد.

٢٥ - وأردفت تقول إن المجلس أصدر آراء عن المراجعة غير مصحوبة بتحفظات بينما أكد على دواعي قلق معينة بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتتفق إدارات تلك الكيانات في العموم مع توصيات المجلس وهي ماضية في تنفيذ تلك التوصيات. ولكن تأجيل مراجعة حسابات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هو سبب للقلق، وستكون متمنة للحصول على توضيحات في هذا الخصوص. وقالت إن مجموعة الـ ٧٧ والصين لا تزال قلقة أيضا بشأن الوضع المالي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومع إقرارها في الوقت نفسه بالخطوات الإيجابية التي اتخذها المكتب في السنوات الأخيرة، إلا أنها ترغب في التأكيد على أهمية تنفيذ توصيات المجلس.

إدخال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وهو جزء بالغ الأهمية في الإصلاح الجاري بالمنظمة.

٣٢ - وحيث أن وفد بلاده كان يدعو منذ فترة طويلة لإصلاح نظام المشتريات بالأمم المتحدة، فإن الوفد قلق من انعدام الامتثال لكتيب المشتريات ولقرارات الجمعية العامة بشأن المشتريات الموصوفة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/61/5) (المجلد الأول)؛ وانعدام الامتثال هذا يضر بسمعة المنظمة ويعرضها لمخاطر الاحتيايل والتبديد وإساءة الاستعمال وسوء الإدارة. ويجب أن يخضع موظفو المشتريات لتناوب دوري إلزامي وأن يُحاسبوا على عدم التقيد بالإجراءات.

٣٣ - واحتتم حديثه قائلاً، إن وفد بلاده يرغب في الحصول على مزيد من التفاصيل عن الأرصدة الموجودة في الصناديق الاستثمارية التابعة للأمم المتحدة، وعن استدامة تلك الصناديق، وعن الجهود المبذولة لمعالجة مشكلة تقادم العمر الزمني لتوصيات مراجعة الحسابات. والوفد قلق أيضاً من أنه ما زال من الواجب تنفيذ سبع توصيات من فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ تنفيذاً كاملاً، ويشدد على أنه ينبغي على مدراء البرامج متابعة مثل هذه التوصيات إذا أُريد للرقابة أن تكون فعالة.

البند ١٢٧ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/61/61) والإضافة ١، و A/61/264 (الجزء الأول) والإضافة ١ (الإضافة ٢)

٣٤ - السيدة أهليينوس (وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): قالت، في تقديمها للتقرير السنوي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/61/264) (الجزء الأول) (الإضافة ١)، وفي إشارتها إلى أن أنشطة الرقابة المتعلقة بعمليات حفظ السلام ستظهر في الجزء الثاني من التقرير

التشغيلي. وتتطلع المجموعة أيضاً لاستلام التقرير الشامل عن استجابة الأمم المتحدة للتسونامي.

٣٠ - السيد هيلمان (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن مجلس مراجعي الحسابات يقوم بوظيفة بالغة الأهمية بمراجعته للبيانات المالية لهيئات الأمم المتحدة، وينبغي منح الدول الأعضاء وقتاً كافياً لتحليل النتائج التي توصل إليها المجلس وتوصياته. وللأسف، فإن التقدم المتأخر لبعض تقارير مجلس مراجعي الحسابات منع وفد بلاده من تفحص تلك التقارير بطريقة صحيحة. لذا، تجب معالجة مشكلة التأخير في تقديم التقارير، التي هي مشكلة مُزمنة.

٣١ - وأضاف، إن وفد بلاده يدعم في العموم استنتاجات مجلس مراجعي الحسابات إضافة إلى استنتاجات اللجنة الاستشارية المرتبطة بها. وحيث ذُهل الوفد بفعل عدد من النتائج التي تحويها تلك الاستنتاجات، فإنه يريد توفير مزيد من المعلومات في المشاورات غير الرسمية بشأن نفقات برامج تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقوم بتنفيذها بعض الحكومات والمنظمات غير الحكومية، وتسوية الحسابات المصرفية، وتنفيذ نظام تخطيط الموارد في المؤسسة (أطلس) (A/61/5/Add.1)، إضافة إلى معلومات بشأن آراء مراجعي الحسابات المشفوعة بتحفظات بشأن بعض مشاريع صندوق الأمم المتحدة للسكان (A/61/5/Add.7)، وبشأن قيم الممتلكات غير المستهلكة بمقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة (A/61/5/Add.6). وقد تجاوزت المشاكل الخاصة بتقييم الممتلكات غير المستهلكة نطاق برنامج الأمم المتحدة للبيئة. فمثلاً، لم يحدث جرد مادي لبرنامج التكنولوجيا الحيوية بجامعة الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منذ عام ٢٠٠١، بينما لم يحدث جرد مادي أبداً بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. إن نقاط الضعف في الرقابة الداخلية هذه، وسواها، ستزيد من التحديات أمام

أنشأ المكتب فرقة عمل مخصصة للمشتريات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

٣٧ - وأردفت قائلة، إنه على الرغم من إدخال مكتب خدمات الرقابة الداخلية للمخاطر كأحد العوامل في تخطيطه للعمل في السابق، إلا أنه أدرك الحاجة لآلية أكثر قوة ومنهجية لتحديد الأولويات من بين المطالب المتنافسة. وبناء عليه، فقد وضع المكتب تشديدا أكثر على الرقابة القائمة على حساب المخاطر، فبلور منهجية واضحة المعالم لتقييم المخاطر تستهدف إدخال تقييم المخاطر ضمن خطط عمله لتشمل جميع الدوائر والمكاتب بنهاية عام ٢٠٠٧، وأنه سيبي احتياجاته من الموارد على أساس تلك الخطط.

٣٨ - وواصلت القول بأنه قد حان الوقت لكي تقوم المنظمة بترسيخ ثقافة لإدارة المخاطر، مع تأسيس إطار قوي للرقابة الداخلية كخطوة هامة أولى. ويُشار في كثير من الأحيان للرقابة الداخلية على أنها الرقابة الإدارية، حيث أن نقطة انطلاقها تبدأ من المسؤولية عن دعم القيم الأساسية للمنظمة وثقافة المنظمة وجميع العمليات والوظائف التي يحتاجها المدراء لتأدية واجباتهم. وإطار الرقابة الداخلية سيوفر أيضا مبادئ توجيهية لمدراء البرامج لكي يضطلعوا بالملكية الكاملة للرقابة الداخلية ويقدموا تقارير بشأن فعاليتها.

٣٩ - وفي تقديمها لتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التفتيش على إدارة البرامج والتنظيم الإداري للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (A/61/61)، الذي أُعد وفقا لسلسلة من البعثات ومراجعات الحسابات التي تبين أن الآليات البرنامجية والإدارية للجنة الإقليمية تتطلب مزيدا من العناية، قالت إن بعض التغييرات المطلوبة لتمكين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا من تحقيق إمكاناتها الكاملة داخل منظومة الأمم المتحدة.

الذي سيُنظر فيه في الجزء المستأنف من الدورة الحادية والستين، إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أصدر ١٩١٩ توصية في ٢٣٤ تقريرا خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وعلى الرغم من أن المسؤولية عن العمل بتلك التوصيات تقع على مديري البرامج، إلا أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية سيواصل المتابعة الاستباقية اليقظة. وفي هذا الصدد، فقد بدأ المكتب نظاما لرصد التوصيات يسمى "نظام متابعة المسائل القائمة".

٣٥ - وأضافت قائلة، لقد ركز التقرير، وبصفة خاصة الفصل الخامس منه، على خمسة مجالات تعتبر عالية المخاطر لأنها عرضة للمعاناة من عدم الكفاءة، أو قلة الفعالية، أو غياب المساءلة، أو سوء السلوك، أو سوء الإدارة، أو تبيد الموارد، أو إساءة استعمال السلطة. وبعد إجراء تقييم لموضوعات شبكات إدارة المعرفة، وجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن المنظمة تفتقر إلى القدرة على تخزين واقتسام واستغلال معارفها. وبعد إجراء مراجعة لإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمكاتب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) واللجنة الاقتصادية لأوروبا، وجد المكتب أن هناك حاجة لتحسين إدارة تكنولوجيا المعلومات، والتخطيط الاستراتيجي، وأمن الداخل، والتخطيط لحالات الطوارئ واستمرارية العمل.

٣٦ - واستطردت تقول، إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أكمل أيضا تقرير أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/61/64)، وقدم تغطية متواصلة لمراجعة حسابات المخطط العام لتجديد مباني المقر، وأجرى مراجعة سريعة الأثر لامتنال المنظمة للمبادئ التوجيهية للتخطيط والاستعداد للأوبئة بمنظومة الأمم المتحدة التي صدرت في آذار/مارس ٢٠٠٦. ومن أجل التحقيق في الاحتمال المحتمل في دوائر المشتريات التابعة للأمم المتحدة،

٤٠ - وأضافت بأن التوصيات العشرين التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية كانت مبنية على استنتاجات استخلصت بعد جمع موسع وشامل للمعلومات. وفي رأي المكتب، فإنه يجب جعل الهيكل التنظيمي الحالي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الذي أدى إلى تقطع وإرباك خطوط التسلسل الإداري، أكثر تمشياً مع المسميات والممارسات المعتادة لدى الأمم المتحدة. وينبغي تعزيز دورها في الإقليم، لا سيما فيما يتعلق بالتعاون مع وكالات ومكاتب الأمم المتحدة الأخرى. كما تجب تقوية إدارة المعلومات والمعارف التي يركز عليها الدور الإقليمي للجنة. وأخيراً، يجب جعل ثقافة الإدارة التنفيذية الخاصة باللجنة أكثر اتساقاً وموضوعية وشفافية.

٤١ - واختتمت حديثها قائلة، لقد كان مكتب خدمات الرقابة الداخلية مسروراً لملاحظة تقدير البلدان الأعضاء لأنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في مجالات الأولوية مثل إنعاش ومساعدة المناطق دون الإقليمية التي تأثرت بالصراع. إن خبرتها ومعرفتها المتعددي التخصصات، لا سيما في الخصائص الإقليمية وفي المسائل الاقتصادية والاجتماعية، مكنتها اللجنة من وضع منظور إقليمي فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. وبينما يعرب مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن سروره أيضاً لأن الأمين العام، في تعليقاته على تقرير المكتب (A/61/61/Add.1) رحب بتوصيات المكتب، إلا أن المكتب لاحظ أن الأمين العام لم يفعل سوى نقل تعليقات من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا كان المكتب على علم سابق بها، وكان في واقع الأمر قد أدرجها جزئياً في متن تقريره (A/61/61).

٤٣ - وأضاف بأن الأمين العام قدم مزيداً من التوضيحات بشأن الإشارات الواردة في التقرير السنوي لفرقة العمل المخصصة للمشتريات، وخطة التأمين الطبي للموظفين المعيّنين محلياً، والصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، ومشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر، ونظام التنقل، بغرض تفادي سوء الفهم أو سوء التفسير من جانب اللجنة. وقد نوقشت مسألة الوفورات في التكاليف نقاشاً مكثفاً في الأمانة العامة. ويرى الأمين العام أن الأموال المتاحة للتسليم إلى الدول الأعضاء هي التي ينبغي أن تعتبر وفورات فقط، واقترح الأمين العام توفير تفاصيل أكثر وضوحاً عند

٤٢ - السيد ساش (المراقب المالي): قال في تقديمه للمذكرة التي تحوي تعليقات الأمين العام على الجزء الأول من التقرير السنوي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية

مكتب خدمات الرقابة الداخلية لم يجد نواحي قصور مالية أو معنوية أو أخلاقية من جانبها.

٤٧ - السيدة بيهرمان (فنلندا): رحبت في حديثها بالإجابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والبلدين المنضمين بلغاريا ورومانيا؛ والبلدين المرشحين كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والترابط البوسنة والهرسك؛ إضافة إلى مولدوفا والنرويج وأوكرانيا، بالتقرير الواضح والموضوعي الذي قدمه مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/61/264) (الجزء الأول) والإضافة ١ والإضافة ٢).

ويعكس معدل تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية التزام الأمم المتحدة بالمحافظة على نظام فعال للرقابة الداخلية، وأن الاتحاد الأوروبي يواصل الاعتقاد بأنه يجب تنفيذ التوصيات الجوهرية بالكامل ما لم تُعط أسباب معقولة لعدم تنفيذها. لذا، ينبغي تقديم معلومات إضافية عن تلك الأسباب، وهي مهمة على وجه الخصوص بمعرفة السبب في عدم اتخاذ إجراءات بشأن العديد من التوصيات الجوهرية التي قُدمت في السنوات السابقة.

٤٨ - وأضافت أن جهود مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتحسين طرق عمله، وبصفة خاصة إدخال قاعدة بيانات متابعة المسائل القائمة، هي جهود تستحق الثناء عليها وتشجيعها. وبالمثل، رحبت بجهود المكتب الجارية لتقوية الثقافة الإدارية القائمة على تحقيق النتائج داخل المنظمة؛ وطلبت، في هذا الصدد، معلومات إضافية حول المراجعة السريعة الأثر المصممة لتقييم درجة الاستعداد في مواجهة تحديات المستقبل. وتنبغي متابعة التعاون بين مكتب خدمات الرقابة الداخلية والهيئات الرقابية الأخرى، وبصفة خاصة مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة، بهدف تبادلي الازدواجية في العمل وضمان التعزيز المتبادل.

تقديم تقارير بشأن وفورات مفترضة بحيث يمكن توجيه نظر الدول الأعضاء إليها بطريقة صحيحة في تقارير الأداء المالي.

٤٤ - وفيما يتصل بتعليقات مكتب خدمات الرقابة الداخلية على لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، قال إنه يرغب في الإشارة إلى أن مجلس الأمن كان على علم بصفة منتظمة بأنشطة اللجنة، وأن الأمين العام دعا المجلس لاستعراض ولايتها. وتقرير الأمين العام عن إصدار الولايات وتنفيذها: تحليل وتوصيات لتيسير استعراض الولايات (A/60/733)، قدم نفس التوصية.

٤٥ - السيد عبدالعزيز (رئيس الشؤون الإدارية بالنيابة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا): قال، في تقديمه للمذكرة التي تحوي تعليقات الأمين العام بشأن تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تفتيش الإدارة البرنامجية والإدارية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (A/61/61/Add.1)، إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا قبلت ١٤ توصية من التوصيات الـ ٢٠ الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/61/61). ومعظم هذه التوصيات في مرحلة التنفيذ، بينما تم تنفيذ بعضها بالفعل.

٤٦ - وأضاف بأن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا لم تخرج عن المألوف في رفضها توصيات معينة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وقد فعلت ذلك بصفة خاصة بالنسبة للتوصيات ١ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠. وقد انعكس موقفها جزئيا في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية نفسه، كما انعكس في مذكرة الأمين العام. وستعمل مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية لحل المسائل المعنية، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بأسلوب الإدارة والثقافة، مشددا على أنها لجنة إقليمية حساسة. وقال إن اللجنة حريصة على إحراز مزيد من التقدم في مجال الإصلاح من أجل فائدة الدول الأعضاء فيها، وأعرب عن سروره لأن

لم توافق بعد على توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية جميعها، ولذا فإنها تتطلع لمناقشة المسألة بتفصيل أكبر.

٥٢ - السيدة لوك (جنوب أفريقيا): قالت، في حديثها بالإنباء عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشيرة إلى التقرير السنوي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/61/264) (الجزء الأول) (الإضافة ١ والإضافة ٢)، إن من اللازم السماح لمكتب خدمات الرقابة الداخلية القيام بتأدية وظائفه ودوره من دون إعاقة. وقد أحاطت علما، مع القلق، بالأحداث الموضحة في الفقرات من ٤ إلى ١٠ من التقرير، وستقوم بمجموعة الـ ٧٧ والصين، خلال المشاورات غير الرسمية، باستكشاف التدابير الفعالة لمنع تكرار هذه الأحداث.

٥٣ - وأضافت بأنها ترحب بالجهود التي يبذلها مكتب خدمات الرقابة الداخلية للعمل مع مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة بصفة منتظمة، كما أنها مسرورة بصفة خاصة للبدء بعقد الاجتماع السنوي الثلاثي لتنسيق الرقابة. ومن الضروري تبادلي الازدواجية في العمل وتحقيق أوجه التآزر بطريقة مثلى بحيث تظل الهيئات الثلاث جميعها عناصر لا غنى عنها في النظام الرقابي للمنظمة.

٥٤ - واستطردت قائلة بأنه يجب على الأمم المتحدة أن تعتمد إطارا رسميا للرقابة الداخلية وأن تمثل به، ولذا فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين ترحب بالمبادرات الداخلية التي اضطلع بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتحسين الضوابط وإدارة المخاطر، إضافة إلى تقوية ممارساته المهنية. وتظل المجموعة مقتنعة بالحاجة إلى التنفيذ الكامل والفعال لتوصيات الرقابة، وفي هذا الصدد، تبدي المجموعة سرورها لملاحظة أن الـ ١٩٩٩ توصية التي تقدم بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية أدت إلى تحديد وفورات في التكلفة تبلغ ٤٩,٢ مليون دولار أمريكي، جرى توفير واسترداد ١٤,٢ مليون دولار أمريكي منها بالفعل. ولكن فشل بعض مدراء البرامج

٤٩ - واستطردت قائلة إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية ركز خلال الفترة المشمولة بالتقرير على خمسة مجالات تنطوي على مخاطر، هي: الصحة والأمن والسلامة؛ وإدارة البرامج؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمخطط العام لتجديد مباني المقر؛ وانتهاك معايير النزاهة. ولفت المكتب أيضا الانتباه إلى اثنين من العوائق لعمله، وهما: القيود على التمويل، وانعدام إمكانية الوصول إلى السجلات والموظفين. ويدعم الاتحاد الأوروبي تقوية استقلال المكتب في تأدية مهامه، ويشمل ذلك توفير الاستقلال في الميزانية للحيلولة دون احتمال تضارب المصالح. كما أن الموارد الكافية والوصول بدون إعاقة للمعلومات هما أمران حيويان للإبقاء على نظام مراقبة فعال وكفء.

٥٠ - ورحبت السيدة بيهرمان بنهج تقييم المخاطر الذي اعتُمد مؤخرا، معربة عن تأييدها لإحراز مزيد من التقدم في هذا المجال. وقالت إن تقييمات المخاطر ستزود مكتب خدمات الرقابة الداخلية بإطار جيد التنظيم لتبرير تقييماته ووسيلة لتحديد الموارد المطلوبة لمعالجة أي نواقص تتم معرفتها. لذا، يجب أن توفر تلك التقييمات الأساس للاحتياجات التمويلية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية. ويجب القيام بمناقشة أكثر تفصيلا للتدابير المصممة لتقوية مهمة التقييم التي يضطلع بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وذلك في سياق النقاش بشأن الإدارة والرقابة.

٥١ - وأخيرا، انتقلت إلى الحديث عن تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التفتيش على إدارة البرامج والتنظيم الإداري للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (A/61/61)، فقالت إن العديد من التوصيات التي يجوبها التقرير ستعزز من فعالية اللجنة، التي أصبحت بالفعل واحدة من كيانات الأمانة العامة الأكثر تقدما من حيث استخدام أدوات الإدارة القائمة على تحقيق النتائج. واحتتمت مستدركة أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

٥٧ - وفيما يتعلق بالتقرير الذي تحويه الوثيقة A/61/61، عبّرت عن سرورها لأن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا بنّت خبرتها وتجربتها المتعددي التخصصات، وعززت من إمكانياتها للدعوة للأنشطة والاتصال والتنسيق بشأنها وتنفيذها بطريقة فعالة على المستوى الإقليمي؛ وقالت إنها متفائلة إذ ترى اللجنة وقد أصبحت الآن واحدة من أكثر كيانات الأمانة العامة تقدما من حيث استخدام أدوات الإدارة القائمة على تحقيق النتائج. وهي توافق على تقييم أوجه قوة اللجنة الذي تحويه الفقرة ٤٩ من التقرير. ولكن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لم توافق على ست من توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وفي هذا الصدد، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين ترغب في التأكيد على أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لضمان أن تكون التوصيات قابلة للتطبيق، وأن تكون مبنية على تحليل دقيق للوضع المعني.

٥٨ - السيد هيلمان (الولايات المتحدة الأمريكية): شدد على الأهمية الحاسمة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية بالنسبة لما تتمتع به الأمم المتحدة حاليا من كفاءة ونزاهة وقدرة على البقاء، وفعالية برامجها. وأثنى على المكتب لتحديده مبلغ ٤٩,٢ مليون دولار كوفورات في التكلفة خلال السنة السابقة، ولكنه لاحظ بأنه بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ كان إجمالي الوفورات الفعلية والمبالغ المستردة ١٤,٢ مليون دولار فقط؛ وينبغي اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحقيق الوفورات المتبقية.

٥٩ - ورحب بالتوصيات الـ ٩١٩ التي تقدم بها المكتب لكيانات الأمم المتحدة، ولكنه عبّر عن قلقه من أن ٤٢ في المائة فقط من التوصيات المحددة على أنها جوهرية قد نُفذت، وذكّر بمسؤولية مدراء البرامج عن الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. وكرر أيضا القلق الذي عبر عنه مكتب خدمات الرقابة الداخلية من أن ٣٤ من توصياته التي تقدم بها قبل

في تنفيذ التوصيات، وبصفة خاصة تلك التوصيات التي تعتبر جوهرية، هو سبب للقلق، وتنبغي دراسة أسباب ذلك الوضع بالتفصيل.

٥٥ - ورحبت بالتركيز الجاري حاليا على التحقيق في حالات الاستغلال والاعتداء الجنسي، ومكررة القول إن التوصيات في هذا الموضوع يجب أن تُبنى على قرار الجمعية العامة ٣٠٠/٥٩. وفيما يتعلق بالمشتريات، فقد أنشأ مكتب خدمات الرقابة الداخلية فرقة عاملة مخصصة للمشتريات، تُقدم تقاريرها مباشرة لوكيل الأمين العام؛ وقد أُكملت، حتى الآن، أربعة من تقارير التحقيقات وتم إطلاع مدراء البرامج عليها. وبالنظر إلى أهمية المسألة، فينبغي على مكتب خدمات الرقابة الداخلية توفير معلومات أكثر بشأن تلك التقارير وان يكفل توفر نسخ منها للجمعية العامة بأسرع ما يمكن. كما يجب أيضا توفير مزيد من التفاصيل بشأن ترتيبات التمويل للفرقة العاملة والمبلغ الذي أنفق حتى الآن على التحقيقات المتعلقة بالمشتريات.

٥٦ - وبالإشارة إلى الفقرتين ٦٣ و ٦٦ من التقرير، طلبت معلومات إضافية بشأن المراجعة الشاملة المخطط لها لإدارة الشؤون الإدارية، والتي ستتوافق بشكل جيد مع التركيز الحالي على الإدارة والرقابة داخل الأمم المتحدة. وقالت بأنه سيكون من دواعي التقدير أيضا توفير تفاصيل إضافية عن الاستعراض الشامل والموضوعي لتفويض السلطات من إدارة الشؤون الإدارية إلى إدارة عمليات حفظ السلام. وبشكل أكثر تعميما، شددت على أن لا تطغى وظائف مراجعة الحسابات وإجراء التحقيقات التي يقوم بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية على أنشطته البالغة الأهمية في مجالي التقييم والرصد. وينبغي على اللجنة أن تنظر في الأمور المتعلقة بتقوية مكتب خدمات الرقابة الداخلية في وقت لاحق من الدورة، وذلك في سياق استعراض الرقابة.

وافقت اللجنة على منحها. ويرى وفد بلاده أن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية ينبغي أن تعكس أنشطة اللجنة أثناء إهائها لأعمالها، لذا طلب توضيحا من مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن مستويات موارده المقترحة لعام ٢٠٠٧ وبشأن خطته لمراجعة حسابات لجنة الأمم المتحدة للتعويضات.

٦٢ - وفي الختام، أثنى على مكتب خدمات الرقابة الداخلية لجهوده لتحقيق في قضايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين واستعراضه المنتظم لادعاءات سوء الاستخدام أو الاحتيال في مجال المشتريات. ومن الضروري للمكتب أن يعجل ذلك الاستعراض وأن يقدم تقريرا بشأنه للجمعية العامة بأسرع ما يمكن.

٦٣ - السيد حسين (باكستان): أعاد تأكيد الدور المحوري الذي تلعبه كل من آليتي الرقابة الداخلية والخارجية، وأقر بجهود مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتشجيع ثقافة المساءلة في الأمم المتحدة. ولكنه قلق من العدد الكبير من التوصيات الذي قدمه مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وتقادم عمر بعض التوصيات، وعدم تنفيذ بعض التوصيات الجوهرية. ويمثل التنفيذ الضعيف فشلا من جانب الأمانة العامة، وبالخصوص الإدارة العليا، وينعكس انعكاسا سيئا على التزامهم بالإصلاح.

٦٤ - وأهاب بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لكي ينفذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، كما حث مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على معالجة المخالفات المحددة في عملياتها بصفة عاجلة. وقال إنه يأسف لفشل لجنة الأمم المتحدة للتعويضات في تنفيذ التوصيات الجوهرية؛ ويمثل فشل لجنة الأمم المتحدة للتعويضات في قبول توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية مسألة خطيرة ينبغي على الأمين العام توجيه اهتمام مجلس الأمن إليها.

١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، ومن بينها ١٧ توصية تعتبر جوهرية، ما زالت لم تُنفذ بالكامل، وطلب تفسيراً في هذا الشأن من قبل الأمانة العامة. وتساءل لماذا لم تقم بعض الكيانات بعد، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، بتنفيذ توصيات مضي عليها أكثر من ثلاث سنوات. كما طلب معلومات عن طبيعة ٦٨ توصية لم يوافق عليها مدراء البرامج وعن السبب في رفض تلك التوصيات.

٦٥ - ورحب وفد بلاده بإطلاق قاعدة بيانات رصد التوصيات المسماة "متابعة المسائل القائمة"، والتي ستزود الدول الأعضاء بصورة جيدة التوقيت ودقيقة وموحدة لاستجابة مدراء البرامج. وسيكون من المفيد معرفة ما هو مستوى قدرة مدراء البرامج على الوصول إلى قاعدة البيانات، وما إذا كان من الممكن منع المستخدمين من الوصول إذا لم يتم عمل نسخة مستكملة إلزامية. ورحب السيد هيلمان بمبادرة مكتب خدمات الرقابة الداخلية المتمثلة في وضع خطط عمل قائمة على حساب المخاطر للمساعدة في تحديد أولويات الرقابة، وطلب معلومات عن تقديرات المكتب للموارد الخارجية الإضافية المطلوبة لإكمال ذلك المشروع.

٦٦ - وفما يتعلق بدور مكتب خدمات الرقابة الداخلية في مراجعة حسابات لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، طلب مزيداً من التوضيح عن الدور المستقبلي للمكتب فيما يختص باللجنة بالنظر إلى أن اللجنة أكملت تجهيز المطالبات، وها هي تنهي الآن أعمالها. فمثلاً، ذكر المكتب في تقريره أن هناك حاجة لموارد إضافية لمراجعة الحسابات، ولكن لم يكن من الممكن ملء وظيفة شاغرة واحدة وافقت عليها اللجنة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ إلا في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. إضافة إلى ذلك، ذكر التقرير بأنه يجب توفير موارد بعد عام ٢٠٠٦ لمواصلة مراجعة حسابات ما تبقى من تعويضات

٦٨ - السيد مونيث (بنغلاديش): شدد على أهمية إيجاد إطار تنظيمي للمنظمة يُبنى على أفضل الممارسات في الإدارة والرقابة ومساءلة مدراء البرامج عن الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. وأثنى على مكتب خدمات الرقابة الداخلية لجهوده المبذولة من أجل ضمان رقابة قوية ولتنسيق عمله مع الهيئات الرقابية الأخرى مثل مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة، مما سيساهم في تحسين النواتج الرقابية. وعبر عن قلقه من أن عدم التمويل الكافي في بعض الأحيان يمنع مكتب خدمات الرقابة الداخلية من ممارسة دوره الرقابي. كما عبّر عن قلقه من أن الممثل الخاص للأمين العام بإحدى بعثات حفظ السلام أعاق جهود مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وطلب مزيداً من المعلومات عن هذا الحادث.

٦٩ - ورحب بمبادرات مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتحسين كفاءته، بما في ذلك عن طريق: البدء في العمل بمنهجية منتظمة لتقييم المخاطر تُعنى بتحديد الأولويات؛ وتبسيط عملية مراجعة الحسابات عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وإدخال قاعدة البيانات الواحدة لرصد التوصيات، المسماة "متابعة المسائل القائمة"؛ وإنشاء وحدات ممارسة مهنية متخصصة أو مراكز اتصال في كل قسم من أقسام المكتب.

٧٠ - واختتم حديثه قائلاً بأن من المهم بدرجة حاسمة تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ولو أنه حتى تاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ لم يُنفذ سوى ٤٧ في المائة فقط من ٩١٩ توصية تقدم بها المكتب خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦؛ ومن بين ٩٣٢ توصية تعتبر توصية جوهرية، لم يُنفذ سوى ٤٢ في المائة فقط. لذا، تجب زيادة معدل التنفيذ لمستوى مقبول. وعبر عن قلق خاص من أن العديد من التوصيات التي قُدمت خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥ لم تُنفذ بعد،

٦٥ - وأضاف بأن الاستعراض الخارجي الذي قام به مكتب خدمات الرقابة الداخلية، المعروض الآن أمام الجمعية العامة، ينبغي أن يؤدي إلى تقوية الاستقلال المالي للمكتب، وتقوية قدرته على تأدية وظائفه الأساسية، وتقوية دوره في تعزيز الشفافية والمساءلة. إذ لا يمكن ترك الرقابة لمدراء البرامج وحدهم؛ ولا بد أن يبقى مكتب خدمات الرقابة الداخلية هيئة الرقابة المركزية في الأمانة العامة، مما سيؤدي إلى اتساق أكثر في الأنشطة الرقابية. ويجب توحيد الولايات التشريعية المتعلقة بدور ومسؤوليات مكتب خدمات الرقابة الداخلية وعمله الرقابي. وتنبغي المحافظة على وظيفة المكتب المتعلقة بإجراء التحقيقات، حتى وإن اقتضى ذلك بعضاً من إعادة الهيكلة. ويجب، في أدائه لوظيفته، أن يتمتع المكتب بجزية كاملة في الوصول إلى المعلومات والموظفين.

٦٦ - واستطرد بأنه ينبغي على مكتب خدمات الرقابة الداخلية تبسيط عملية إعداد ميزانيته ووضع آلية للفرز بغرض التخلص من الادعاءات التافهة أو الحاقدة؛ ويجب وضع عقوبات تأديبية لأولئك الذين يلجأون إلى الادعاءات الافتراضية أو التي لا أساس لها. وعلى المكتب أن ينسق مع هيئات الرقابة الأخرى لتفادي الازدواجية في الجهود. وعليه أن يبلغ الجمعية العامة بتمثيل البلدان النامية في فروعها المختلفة، بما في ذلك قسم التحقيقات.

٦٧ - واختتم حديثه قائلاً إن على اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة أن لا تتعدى على ميزانية أو على سلطات مكتب خدمات الرقابة الداخلية داخل الأمانة العامة، ويجب عليها أن لا تسعى للتأثير على مكتب خدمات الرقابة الداخلية لصالح الأمانة العامة أو القوى الرئيسية. ويجب أن تكون للمكتب ميزانيته الخاصة به والموافق عليها من قبل اللجنة الخامسة. وأخيراً، أعرب عن تأييده لإعادة تسمية المكتب ليصبح اسمه مكتب المفتش العام.

بتوسيع خدماته بغرض توفير رقابة داخلية لوكالات الأمم المتحدة، بما فيها منظمات ليست لديها هيئات رقابية منفصلة. وفي الختام، قالت إنها أحاطت علما بتعليقات الأمين العام بأنه يرى أن تبليغ الدول الأعضاء بتحقيق وفورات في التكلفة سيكون أمرا مشكوكا في قيمته.

٧٤ - السيد باسنييت (نيبال): قال إن الشفافية والمساءلة والفعالية والكفاءة والإدارة القائمة على تحقيق النتائج يجب أن تكون قيما أساسية في عمل الأمم المتحدة. وأكد على أهمية الدور الذي يلعبه مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المنظمة، وشدد على الحاجة لضمان أن تتوفر لمكتب خدمات الرقابة الداخلية إمكانية الوصول إلى أي معلومات ضرورية للاضطلاع بولايتيه؛ ويجب أيضا بذل كل جهد ممكن لإزالة أي عوائق لعمل المكتب.

٧٥ - وأضاف قائلاً إن زيادة التنسيق بين مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة سيساهم في جعل الأنشطة الرقابية أكثر كفاءة وفعالية. وأقر بأهمية المبادرات الأخيرة التي قام بها المكتب، بما فيها قاعدة بيانات "متابعة المسائل القائمة"، وإطلاق منهجية منتظمة لتقييم المخاطر. وقال بأنه ينبغي تطبيق توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية؛ لذا، يجب إيلاء الضوابط الداخلية والمساءلة والكفاءة والفعالية ما تستحقه من عناية. كما تجب مواصلة الجهود لتحقيق في الاستغلال والاعتداء الجنسيين وإدارة المشتريات، كما ينبغي على مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يأخذ في الحسبان عملية الإصلاح الجارية حاليا عند إصداره للتوصيات.

٧٦ - السيدة أهلينيوس (وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): قالت بأنها سترد على تعليقات وأسئلة الوفود في المشاورات غير الرسمية. وبالإشارة إلى ملاحظات

وطلب معلومات من الأمانة العامة عن الجهود الجارية لمعالجة ذلك الوضع.

٧١ - السيدة زوبريست رينتينار (سويسرا): رحبت بالجهود لتحسين الرقابة داخل المنظمة، بما في ذلك المقترحات لتقوية مكتب خدمات الرقابة الداخلية التي قدمها المكتب نفسه (A/60/901). ورحبت بصفة خاصة بإطلاق قاعدة البيانات الواحدة لرصد التوصيات، المسماة "متابعة المسائل القائمة". ولكنها عبّرت عن قلقها بشأن معدل التنفيذ الضعيف لتوصيات المكتب، وبصفة خاصة في الستة أشهر التي أعقبت إصدار التوصيات الجوهرية، حين كان العمل السريع من جانب الأمانة العامة ضروريا، وبسبب عدد التوصيات المرفوضة، وبسبب تقادم عمر بعض التوصيات التي لم يتم تنفيذها. وقد انعكس ذلك بصورة سيئة على مساءلة الإدارة وعلى فعالية الضوابط الداخلية، وهي مسائل تجب معالجتها في سياق استعراض الإدارة والرقابة.

٧٢ - وقالت إنه على الرغم من وجود زيادة في البرامج المعقدة المشتركة بين الوكالات، إلا أنه لم تكن هناك إجراءات راسخة للرقابة المتكاملة، وذلك ربما بسبب فجوات أو ازدواجية في الجهود. وقد ثبت بأن جهود مكتب الرقابة الداخلية لتنسيق الرقابة صعبة جدا، مع ما ينتج عنها من انعدام للمساءلة عن الموارد المالية، وانعدام للاتساق في مراجعة الحسابات، وهي مسألة سيتم النظر فيها في سياق استعراض الإدارة والرقابة. وفيما يتعلق بعملية الإغاثة من كارثة التسونامي، حث الأمين العام لكي يستخدم نفوذه على الكيانات المشاركة في العملية لكي تتعاون مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية من أجل تيسير التقدم في إعداد التقرير الموحد الذي صدرت به ولاية من الجمعية العامة.

٧٣ - واختتمت حديثها قائلة إنه تجب على الجمعية العامة معالجة مسألة جدوى قيام مكتب خدمات الرقابة الداخلية

المراقب المالي حول ميزانية مكتب خدمات الرقابة الداخلية، قالت بأنها ترغب في التأكيد على أنها لم تشكك في مستوى الموارد المخصصة للمكتب. ولكنها، مع عدد من المراقبين المستقلين، لديها وجهة نظر أخرى بشأن ترتيبات التمويل نفسها، التي تنتهك مبدأ الاستقلال التشغيلي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٢٠.